

Everyone's Smart University

Assignment 1 (Spring 2021)

Student Name اسم الطالب فاطمه. محسن محمد
مجرشي fatmah mhson mahmad

الرقم
Students I.D
2021201572 الجامعي

Section

Bachelor

Date

18 / 02 / 2021

Course Code

MGM112

Introduction to economics

Instructions:

تحدث عن اهم الازمات الاقتصادية التي هزت العالم من حيث الأسباب التي أدت إلى حدوثها، ونتائجها. اسيره الشوق مع هبوط أسعار النفط إلى أقل من 27 دولارا للبرميل في بداية عام 2016، والمخاوف من انهيار أكبر في الأسعار جراء معدلات الإنتاج العالية، تتسع المخاوف من أزمة مالية كبرى تعصف بالاقتصاد العالمي

وكانت أسعار النفط على الدوام مؤشرا على حالة الاقتصاد العالمي. وقد تسببت في ثلاثيات القرن الماضي بأزمة اقتصادية ترصد تفاصيلها وتفاصيل الازمات المالية الكبرى التي خربت العالم في السنوات الأخيرة

أزمة البترول 1973

عام 1973 استندت مصر وسوريا النفط مسلحا ضد إسرائيل في حرب أكتوبر، حين قررت منظمة أوبك منع تصدير النفط إلى الدول الداعمة لإسرائيل وعلى الرغم من أن المنظمة لم تدم سوى 5 أشهر إلا أن أثرها استمر إلى الآن. فبعد الحرب بقليل من شهورين خسر مؤشر ناسداك 97 مليار دولار. وبدأت منذ تلك الوقت الصناعات اليابانية وخاصة في مجال السيارات تنافس المنتجات الأميركية. حيث بدأت الولايات المتحدة تعمل بسرعة البرق لتأمين مخزونات شدة حاجاتها من المشتقات النفطية

الاثنين الأسود عام 1987

في التاسع عشر من أكتوبر عام 1987 اختفت ملايين الدولارات من أسواق الأسهم في كبرى البورصات العالمية. وإلى الآن لم يعرف السبب الحقيقي وراء ما حدث

وسمي اليوم لاحقا بـ "الاثنين الأسود". وفيه خسر اقتصاد هونغ كونغ 45.8 بالمئة من قيمته، في حين خسر الاقتصاد الأسترالي 41.8 بالمئة من قيمته

أما المستثمر البريطاني فكانت أكثر وفرة بقيمة 60 بالمئة وفسر بعض المحللين المراقبين أن ما جرى كان نتيجة خلافات حول السياسات النقدية أو مخاوف من التضخم

الأزمة المالية في أسواق شرق آسيا عام 1997

بين يوم وليلة تحولت "عملة الاقتصاد الآسيوي" إلى كارتة اقتصادية في يوليو من عام 1997. وقد أشارت أصابع الاتهام حينها إلى الولايات المتحدة التي خلفت مستويات الفائدة لتبدو أسوأ أكثر جذبية للمستثمرين مما تسبب تلك الأزمة

تضخمت الأزمة عندما تعرضت تكتلات التلغ إلى تباينات والفلين وهونغ كونغ وإندونيسيا وماليزيا مهددة بأزمة مالية غير مسبوقة

وخسر الاقتصاد الياباني حينها 75 بالمئة من قيمته، في حين تراجع قيمة الاقتصاد السنغافوري 60 بالمئة

كارتة البترول عام 1998

قبل عامين من بداية الأزمة الثالثة ساهم الفساد في روسيا وسياسات الإصلاح المتخففة وتخفيض قيمة الروبل، في كارتة مالية خضعت لضغوط الاقتصاد الروسي

الأزمة الثالثة كانت الاحتياطي العالمي من النفط والغاز تعرضت لتقلبات سريعة كبرى، مع سحب المستثمرين الأجانب أموالهم من السوق. والصدمة الكبرى التي تعرضت لها البترول، التي جعلت حتى صندوق النقد الدولي عاجزا عن التدخل

البؤس الكبير 2008

تسبب انهيار المصارف ليك "برانديز" عام 2008، الذي كان يمتلك أصولا بقيمة 600 مليار دولار بكار كارتة مالية في العالم منذ عام 1939

وقد عزت أسباب الأزمة إلى عوامل مختلفة منها انعدام التوقع في القطاعات المالية والسياسات النقدية الضعيفة والتكاثرات الاقتصادية الفنية على أساسات واهية، بالإضافة إلى التكر المتزايد من الديون في القطاعين العام والخاص

ومهما كان سبب تلك الأزمة، فإن آثارها كانت كارثية ابتداء من أزمة الائتمان إلى انهيار الأسواق المالية. والفساد الذي تلاها وارتفاع مستوى البطالة الذي جعل كثيرا من اقتصادات العالم على الحك في محاولة لحماية نفسها من انهيار

وقرر الاقتصاديون أن الاقتصاد العالمي خسر 45 بالمئة من قيمته، وكان ذلك بحاجة إلى سنوات ليتم تعويض الخسائر

أزمة الديون السيادية الأوروبية 2009

بدأت هذه الأزمة بعد خلافات كبرى من فترة دول اوروبية مثل اليونان وإيرلندا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا بشأن سداد ديونها، وهذه الديون الضخمة شكلت رما القيد بحدوده في انهيار الاقتصاد الأوروبي

أزمة الديون السيادية تلك لم تكن على أوروبا فقط بل امتدت إلى الولايات المتحدة، وأدرك الجدل بين الجمهوريين والديمقراطيين حيفا من أزمة ديون مماثلة في الولايات المتحدة تقود فيها الفرة صامحة الاقتصاد الأكبر في العالم غير قادرة على تجاوزها

مع هبوط أسعار النفط إلى أقل من 27 دولارا للبرميل في بداية عام 2016، والمخاوف من انهيار أكبر في الأسعار جراء معدلات الإنتاج العالية، تتسع المخاوف من أزمة مالية كبرى تعصف بالاقتصاد العالمي

وكانت أسعار النفط على الزوال مؤشرا على حالة الاقتصاد العالمي، وقد تسببت في تلاحقات القرن الماضي بأزمة اقتصادية ترمص تفاصيلها بتفاصيل الأزمات المالية الكبرى التي ضربت العالم في السنوات الأخيرة

أزمة البترول 1973

عام 1973 استحدثت مصر وسوريا النفط سلاحا ضد إسرائيل في حرب أكتوبر، حيث قررت ضخمة أوبك منع تصدير النفط إلى الدول الباقية لإسرائيل. وعلى الرغم من أن القاطعة لم تدم سوى 5 أشهر، إلا أن أثرها استمر إلى الآن. فبعد الحرب، بقل من شهرين خسر مؤشر ناسداك 97 مليار دولار. وبدأت منذ تلك الوقت الصناعات اليابانية وخاصة في مجال السيارات تنافس الشركات الأوروبية. يستند بدأت الولايات المتحدة تعمل على طرق تأمين سلاسل توريد حاجتها من المشتقات النفطية

الاثنين الأسود عام 1987

في التاسع عشر من أكتوبر عام 1987 اختفت ملايين الدولارات من أسواق الأسهم في كبرى البورصات العالمية. وإلى الآن لم يعرف السبب الحقيقي وراء ما حدث

وسمي اليوم لاحقا بـ"الاثنين الأسود". وفيه خسر الاقتصاد هونغ كونغ 45.8 بالمئة من قيمته، في حين خسر الاقتصاد الأسترالي 41.8 بالمئة من قيمته،

أما الخسائر البريطانية فكانت أكبر، وفقدت بقيمة 60 بالمئة. وفسر بعض المحللين الذين أن ما جرى كان نتيجة خلافات حول السياسات النقدية أو مخاوف من التضخم

الأزمة المالية في اسواق شرق اسيا عام 1997

بين يوم وليلة تحولت "عجوة الاقتصاد الآسيوي" إلى كارثة اقتصادية في يوليو من عام 1997، وقد أشارت أصابع الاتهام حينها إلى الولايات المتحدة التي خفضت مستويات الفائدة لتبوء أسيكا أكثر جاذبية للمستثمرين مما تسبب تلك الأزمة

تضخمت الأزمة عندما تشعبت ككرة الثلج إلى تايواند والفلبين وهونغ كونغ والاندونيسيا وماليزيا مهددة بأزمة مالية غير مسبوقة

وخسر الاقتصاد التايواني حينها 75 بالمئة من قيمته، في حين تراجع قيمة الاقتصاد السنغافوري 60 بالمئة

كارثة الروبل عام 1998

قبل عامين من بداية الأزمة الثالثة ساهم الفساد في روسيا وسياسات الإصلاح المتعثرة وتخفيض قيمة الروبل في كارثة مالية ضخمة ضربت الاقتصاد الروسي

البرصة لكساد العالم من النفط والغاز تعرضت لسعرية كبرى، مع سحب المستثمرين الأجانب أموالهم من السوق. والصعدة الكبرى التي تعرضت لها البترول، التي جعلت حتى صندوق النقد الدولي عاجزا عن التدخل

الركود الكبير 2008

تسبب انهيار المفاجئ لبنك "ليمان براذرز" عام 2008، الذي كان يمتلك أصولا بقيمة 600 مليار دولار بكارثة أزمة مالية في العالم منذ عام 1939

وقد عزيت أسباب الأزمة إلى عوامل مختلفة منها انعدام القبول في القطاعات المالية والسياسات النقدية الضعيفة والكتابات الاقتصادية الهينة على أساسات واهية، بالإضافة إلى الكم الهائل من الديون في القطاعين العام والخاص

ومعها كان سبب تلك الأزمة، فلن نكارها كانت كارثة إنشاء من أزمة الائتمان إلى انهيار الأسواق المالية والكساد الذي تلاها وارتفاع مستوى البطالة الذي جعل كثيرا من اقتصادات العالم على الحك في محاولة لحماية نفسها من انهيار

وقدّر الاقتصاديون أن الاقتصاد العالمي خسر 45 بالمئة من قيمته، وكان ذلك بمثابة إلى سنوات أليم تعويض الخسائر

أزمة الديون السيادية الأوروبية 2009

بدأت هذه الأزمة بعد مخاوف كبرى من قدرة دول أوروبية مثل اليونان وإيرلندا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا بشأن سداد ديونها، وهذه الديون الضخمة شكلت رمعا للبوك ساهم بدوره في انهيار الاقتصاد الأوروبي

أزمة الديون السيادية لم تكن على أوروبا فقط بل امتدت إلى الولايات المتحدة، وأدفع البديل بين الجمهوريين والديمقراطيين خوفا من أزمة ديون مماثلة في الولايات المتحدة تقود فيها الدولة لصاحبة الاقتصاد الأكبر في العالم غير قادرة على تجاوزها

- أزمة أسعار النفط 1973 -

كانت بداية هذه الأزمة تتمثل بقرار أعضاء منظمة أوبك (خاصة من العرب)، الرد على قرار الولايات المتحدة القاضي بإرسال شحنات السلاح إلى إسرائيل خلال حرب 1973، قررت حينها منظمة أوبك منع تصدير النفط إلى الدول الداعمة لإسرائيل.

بالرغم من أن الحظر لم يستمر سوى 5 أشهر إلا أن النتيجة كانت كارثية حيث أدى ذلك إلى نقص كبير وارتفاع حاد في أسعار النفط، تبعته أزمة اقتصادية في الولايات المتحدة والعديد من البلدان المتقدمة.

أطلق على تلك الفترة مصطلح “الركود التضخمي” وقد أسهمت بشكل أو بآخر في سقوط حكومة المملكة المتحدة برئاسة تيد هيث في عام 1974، وكانت سبباً غير مباشر لدخول اليابان بشكل قوي إلى أسواق الصناعة لتنافس بشراسة المنتجات الأمريكية حينها.

3-الاثنين الأسود عام 1987 -

في التاسع عشر من تشرين الأول عام 1987 اختفت ملايين الدولارات من أسواق الأسهم في كبرى البورصات العالمية، وإلى الآن لم يُعرف السبب الحقيقي وراء ما حدث. 5- أزمة الرهن العقاري عام 2008:

تسبب الانهيار المفاجئ لبنك “ليمان براذرز” عام 2008، الذي كان يمتلك أصولا بقيمة 600 مليار دولار بأكبر أزمة مالية في العالم منذ الكساد الكبير عام 1939.

تطلب إنهاء الأزمة عمليات إنقاذ حكومية غير مسبوقة حيث استغرق التعافي نحو 10 سنوات، وتسببت الأزمة بخسارة العالم ملايين الوظائف ومليارات الدولارات.

6-أزمة الديون الأوروبية عام 2009 -

بدأت هذه الأزمة بعد العديد من المخاوف والتساؤلات حول قدرة دول أوروبية مثل اليونان وإيرلندا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا بشأن سداد ديونها، وهذه الديون الضخمة شكلت رعبا للبنوك ساهم بدوره في انهيار الاقتصاد الأوروبي.

تعرف أيضاً بأزمة “منطقة اليورو” وقد وضعت المنطقة كلها على حافة الانهيار الاقتصادي وسط مخاوف من امتداد الأزمة للولايات المتحدة الأمريكية حينها مما سبب جدالات عديدة بين الديموقراطيين والجمهوريين.

أزمة الرهن العقاري عام 2008 -

تسبب الانهيار المفاجئ لبنك "ليمان براذرز" عام 2008، الذي كان يمتلك أصولاً بقيمة 600 مليار دولار بأكبر أزمة مالية في العالم منذ الكساد الكبير عام 1939. تطلب إنهاء الأزمة عمليات إنقاذ حكومية غير مسبقة حيث استغرق التعافي نحو 10 سنوات، وتسببت الأزمة بخسارة العالم ملايين الوظائف ومليارات الدولارات.

أزمة الديون الأوروبية عام 2009 -6

بدأت هذه الأزمة بعد العديد من المخاوف والتساؤلات حول قدرة دول أوروبية مثل اليونان وإيرلندا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا بشأن سداد ديونها، وهذه الديون الضخمة شكلت رعباً للبنوك ساهم بدوره في انهيار الاقتصاد الأوروبي.

تعرف أيضاً بأزمة "منطقة اليورو" وقد وضعت المنطقة كلها على حافة الانهيار الاقتصادي وسط مخاوف من امتداد الأزمة للولايات المتحدة الأمريكية حينها مما سبب جدالات عديدة بين الديموقراطيين والجمهوريين.

انطلاقاً مما تسببت به جائحة كوفيد-19- حتى الآن، التي لا نهاية لها في الأفق المنظور، بات في حكم المؤكد أنها ستسبب في نهاية المطاف أسوأ ركود اقتصادي حول العالم منذ الحرب العالمية الأولى، خاصة في القطاع الخاص، مع ما يعنيه ذلك من أزمات بطالة وإفلاس وتغيير في حجم القطاعات الاقتصادية والمنتجات الاستهلاكية، وصولاً إلى تغيير في موازين القوى السياسية والاقتصادية.

انطلاقاً مما تسببت به جائحة كوفيد-19- حتى الآن، التي لا نهاية لها في الأفق المنظور، بات في حكم المؤكد أنها ستسبب في نهاية المطاف أسوأ ركود اقتصادي حول العالم منذ الحرب العالمية الأولى، خاصة في القطاع الخاص، مع ما يعنيه ذلك من أزمات بطالة وإفلاس وتغيير في حجم القطاعات الاقتصادية والمنتجات الاستهلاكية، وصولاً إلى تغيير في موازين القوى السياسية والاقتصادية.

انطلاقاً مما تسببت به جائحة كوفيد-19- حتى الآن، التي لا نهاية لها في الأفق المنظور، بات في حكم المؤكد أنها ستسبب في نهاية المطاف أسوأ ركود اقتصادي حول العالم منذ الحرب العالمية الأولى، خاصة في القطاع الخاص، مع ما يعنيه ذلك من أزمات بطالة وإفلاس وتغيير في حجم القطاعات الاقتصادية والمنتجات الاستهلاكية، وصولاً إلى تغيير في موازين القوى السياسية والاقتصادية.

نظراً لعدم قدرة العالم على تحديد موعد نهاية الفايروس، ستكون الأزمة على الأرجح طويلة، وسيصبح كل من المستهلك والمستثمر أكثر حذراً وترقباً لاحتمال حصول موجة أخرى. وبما أن العجلة الاقتصادية تتأثر أيضاً بالناحية المعنوية والنفسية، فإن الحجر الصحي الطويل والخسائر الكبيرة، سواء أكانت مادية أو في الأرواح، والخوف من المستقبل، وفقدان الوظائف، وفقدان المقربين، سيجعل المستهلكين والمستثمرين يترددون كثيراً في المخاطرة ومعاودة النشاط العادي. مما سيؤجل عودة النمو الطبيعي وتحريك العجلة الاقتصادية. ومن المتوقع أن تعاني الولايات المتحدة، مثلاً، من انكماش اقتصادي بنسبة - 2% هذا العام، وأوروبا بنسبة

وحتى الصين، فسينخفض النمو لديها من + 6% كما كان في السنة الماضية 6% - إلى +3.75% هذه السنة.

وفي هذا الشأن، تقول كريستين لاغارد، رئيسة المصرف المركزي الأوروبي: "إن منطقة اليورو تواجه انكماشاً لم يحصل سابقاً أيام السلم وأتوقع انكماشاً ما بين 5% و12% من الناتج القومي في العام الجاري، مع تداعيات غير معروفة بعد على الوضع الاجتماعي". ونتيجة ذلك، أقدمت الدول والمصارف المركزية على ضخ أموال بشكل غير مسبوق في الأسواق لمواجهة الأزمات العميقة التي سيسببها فايروس كورونا.

فقد باشر المصرف المركزي الأوروبي بضخ 750 مليار يورو في الأسواق، واعتمد مؤخراً على زيادة 120 مليار يورو، وقرر أن يدين المصارف بفائدة سلبية -0.75%. شرط أن تموّل الشركات المتوسطة والصغيرة.

كما أن إنجلترا وفرنسا باشرتاً بدفع 80% من كل الأجور خلال مدة الجائحة شرط ألا تستغني الشركات عن موظفيها. أما في الولايات المتحدة فانخفضت الفوائد حتى قاربت الصفر، ويضخ المصرف الفيدرالي والدولة معاً ما نحو 4.7 تريليون دولار، أي حوالي 20% من الناتج القومي، لزيادة السيولة في الاقتصاد. وأدى كل ذلك إلى انخفاض

أسعار البورصات العالمية كلها بنسب تتراوح بين 10 و40 بالمئة. **تضرراً:**

سوق العمل والنقل والسياحة والسيارات

إن الحجر الصحي وتوقف الأعمال سيحدث مزيداً من البطالة في معظم بلدان العالم، مما يؤثر إلى حدوث أزمة اجتماعية ومعيشية في كثير منها. ويُتوقع أن تصل البطالة في العالم مثلاً إلى حوالي 200 مليون نسمة قريباً. ويخرج كل أسبوع في الولايات المتحدة من سوق العمل ما بين 2 و6 مليون عامل. ونظراً لأن هذه الأزمة غير واضحة المعالم، ولأن النمو لن يعود قبل الجزء الأول من عام 2021م على أقرب تقدير، ستزداد البطالة بأرقام قياسية دون استطاعة الدول من معالجتها بشكل فعال.

ومن التداعيات الأخرى، المديونية التي تتصاعد في القطاعين العام والخاص على السواء، والتي ستصل إلى مستويات خطيرة. إذ صرح البنك الدولي أن أي نسبة للدين العام إلى الناتج القومي تفوق 80% تشكل عائقاً للنمو. في حين أن الدين الشامل للشركات غير المالية في العالم نسبة إلى مبيعاتها كان 94% في أول عام 2020م، وهو الأعلى تاريخياً. أما اليوم فإنه في ازدياد ملحوظ، وسيصل، بتقديرنا، في آخر عام 2020م إلى 110% على الأقل. وأما القطاعات الأكثر تأثراً بهذه الأزمة وحتى منتصف العام المقبل 2021م، فهي السياحة والنقل والنفط والمطاعم والسيارات والتسويق التقليدي، وشركات سلاسل التوريد التي تقدم خدماتها لهذه الشركات.

القطاعات المستفيدة:

التجارة الإلكترونية وصناعة الأدوية وقطاع تقنيات المعلومات

أما القطاعات التي ستستفيد ولن تتأثر فهي التسويق الرقمي والتجارة الرقمية مثل أمازون وعلي بابا وسواهما. وستزدهر سلاسل المحلات الغذائية، والمنتجات الغذائية المحلية. وستستفيد كذلك شركات الأدوية وخاصة الأدوية "المفيدة" من الوقاية من فيروس الكورونا وأدوية الأعصاب. وستكون الأكثر استفادة قطاعات تقنيات المعلومات التي ما زالت تستعمل يومياً في المنازل. وشركات مثل "مايكروسوفت"، وشركات الهواتف المحمولة والاتصالات والمخابرة عبر الفيديو التي تستخدم للاجتماعات الافتراضية مثل "زوم" و"شركات الأفلام من المنازل" نيتفليكس.

أما الشركات التي ستبرز في المستقبل هي تلك التي ستستثمر خلال هذه الأزمة في "و" غارتنير (Bain&Co) "الإبداع والبحث. حيث أجرت شركات بحثية مثل "باين أند كو" إحصاءات استنتجت بموجبها أن الشركات التي تستثمر في البحوث وفرص (Gartner) نمو جديدة، عوضاً عن تسريح موظفيها وتخفيف مصاريفها خلال الأزمات الكبيرة، تخرج من الأزمة منتصرة على سواها. فعند انتشار فايروس سارس، على سبيل المثال، توسعت شركة علي بابا واستثمرت كي تصبح مبيعاتها توازي 470 مليار دولار. أما شركة للأدوية، فقد استثمرت أيضاً خلال الأزمات في البحوث، واكتشفت (Sanofi) سانوفي أدوية جديدة وخرجت بوضع جيد جداً بعدها.

تضرراً: سوق العمل والنقل

والسياسة والسيارات

إن الحجر الصحي وتوقف الأعمال سيحدث مزيداً من البطالة في معظم بلدان العالم، مما يؤثر إلى حدوث أزمة اجتماعية ومعيشية في كثير منها. ويُتوقع أن تصل البطالة في العالم مثلاً إلى حوالي 200 مليون نسمة قريباً. ويخرج كل أسبوع في الولايات المتحدة من سوق العمل ما بين 2 و6 مليون عامل. ونظراً لأن هذه الأزمة غير واضحة المعالم، ولأن النمو لن يعود قبل الجزء الأول من عام 2021م على أقرب تقدير، ستزداد البطالة بأرقام قياسية دون استطاعة الدول من معالجتها بشكل فعال.

ومن التداعيات الأخرى، المديونية التي تتصاعد في القطاعين العام والخاص على السواء، والتي ستصل إلى مستويات خطيرة. إذ صرح البنك الدولي أن أي نسبة للدين العام إلى الناتج القومي تفوق 80% تشكل عائقاً للنمو. في حين أن الدين الشامل للشركات غير المالية في العالم نسبة إلى مبيعاتها كان 94% في أول عام 2020م، وهو الأعلى تاريخياً. أما اليوم فإنه في ازدياد ملحوظ، وسيصل، بتقديرنا، في آخر عام 2020م إلى 110% على الأقل. وأما القطاعات الأكثر تأثراً بهذه الأزمة وحتى منتصف العام المقبل 2021م، فهي السياحة والنقل والنفط والمطاعم والسيارات والتسويق التقليدي، وشركات سلاسل التوريد التي تقدم خدماتها لهذه الشركات.

القطاعات المستفيدة:

التجارة الإلكترونية وصناعة الأدوية وقطاع تقنيات المعلومات

أما القطاعات التي ستستفيد ولن تتأثر فهي التسويق الرقمي والتجارة الرقمية مثل أمازون وعلي بابا وسواهما. وستزدهر سلاسل المحلات الغذائية، والمنتجات الغذائية المحلية. وستستفيد كذلك شركات الأدوية وخاصة الأدوية "المفيدة" من الوقاية من فيروس كورونا وأدوية الأعصاب. وستكون الأكثر استفادة قطاعات تقنيات المعلومات التي ما زالت تستعمل يومياً في المنازل. وشركات مثل "مايكروسوفت"، وشركات الهواتف المحمولة والاتصالات والمخابرة عبر الفيديو التي تستخدم للاجتماعات الافتراضية مثل "زوم" "وشركات الأفلام من المنازل "نيتفليكس".

أما الشركات التي ستبرز في المستقبل هي تلك التي ستستثمر خلال هذه الأزمة في "و" غارتنير (Bain&Co) "الإبداع والبحث. حيث أجرت شركات بحثية مثل "باين أند كو" إحصاءات استنتجت بموجبها أن الشركات التي تستثمر في البحوث وفرص (Gartner) نمو جديدة، عوضاً عن تسريح موظفيها وتخفيف مصاريفها خلال الأزمات الكبيرة، تخرج من الأزمة منتصرة على سواها. فعند انتشار فايروس سارس، على سبيل المثال، توسعت شركة علي بابا واستثمرت كي تصبح مبيعاتها توازي 470 مليار دولار. أما شركة للأدوية، فقد استثمرت أيضاً خلال الأزمات في البحوث، واكتشفت (Sanofi) سانوفي أدوية جديدة وخرجت بوضع جيد جداً بعدها.

تضرراً: سوق العمل والنقل والسيارات

إن الحجر الصحي وتوقف الأعمال سيحدث مزيداً من البطالة في معظم بلدان العالم، مما يؤثر إلى حدوث أزمة اجتماعية ومعيشية في كثير منها. ويُتوقع أن تصل البطالة في العالم مثلاً إلى حوالي 200 مليون نسمة قريباً. ويخرج كل أسبوع في الولايات المتحدة من سوق العمل ما بين 2 و6 مليون عامل. ونظراً لأن هذه الأزمة غير واضحة المعالم، ولأن النمو لن يعود قبل الجزء الأول من عام 2021م على أقرب تقدير، ستزداد البطالة بأرقام قياسية دون استطاعة الدول من معالجتها بشكل فعال.

ومن التداعيات الأخرى، المديونية التي تتصاعد في القطاعين العام والخاص على السواء، والتي ستصل إلى مستويات خطيرة. إذ صرح البنك الدولي أن أي نسبة للدين العام إلى الناتج القومي تفوق 80% تشكل عائقاً للنمو. في حين أن الدين الشامل للشركات غير المالية في العالم نسبة إلى مبيعاتها كان 94% في أول عام 2020م، وهو الأعلى تاريخياً. أما اليوم فإنه في ازدياد ملحوظ، وسيصل، بتقديرنا، في آخر عام 2020م إلى 110% على الأقل. وأما القطاعات الأكثر تأثراً بهذه الأزمة وحتى منتصف العام المقبل 2021م، فهي السياحة والنقل والنفط والمطاعم والسيارات والتسويق التقليدي، وشركات سلاسل التوريد التي تقدم خدماتها لهذه الشركات.

:القطاعات المستفيدة

التجارة الإلكترونية وصناعة الأدوية وقطاع تقنيات المعلومات

أما القطاعات التي ستستفيد ولن تتأثر فهي التسويق الرقمي والتجارة الرقمية مثل أمازون وعلي بابا وسواهما. وستزدهر سلاسل المحلات الغذائية، والمنتجات الغذائية المحلية. وستستفيد كذلك شركات الأدوية وخاصة الأدوية "المفيدة" من الوقاية من فيروس الكورونا وأدوية الأعصاب. وستكون الأكثر استفادة قطاعات تقنيات المعلومات التي ما زالت تستعمل يومياً في المنازل. وشركات مثل "مايكروسوفت"، وشركات الهواتف المحمولة والاتصالات والمخبرة عبر الفيديو التي تستخدم للاجتماعات الافتراضية مثل "زوم" "و" وشركات الأفلام من المنازل "نيتفليكس".

أما الشركات التي ستبرز في المستقبل هي تلك التي ستستثمر خلال هذه الأزمة في "و" غارتنير (Bain&Co) "الإبداع والبحث. حيث أجرت شركات بحثية مثل "باين أند كو" إحصاءات استنتجت بموجبها أن الشركات التي تستثمر في البحوث وفرص (Gartner) نمو جديدة، عوضاً عن تسريح موظفيها وتخفيف مصاريفها خلال الأزمات الكبيرة، تخرج من الأزمة منتصرة على سواها. فعند انتشار فايروس سارس، على سبيل المثال، توسعت شركة علي بابا واستثمرت كي تصبح مبيعاتها توازي 470 مليار دولار. أما شركة للأدوية، فقد استثمرت أيضاً خلال الأزمات في البحوث، واكتشفت (Sanofi) سانوفي أدوية جديدة وخرجت بوضع جيد جداً بعدها.

تصاحب كل الأنظمة الوليدة أحاديث تنبؤية عن مستقبلها وتوقعات الخبراء والمهتمين بها لاستشراف المستقبل، وعلماء الاقتصاد الوضعي قد تنبؤوا من قبل بانتهاء النظام الاقتصادي الاشتراكي؛ لأنه يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع فطرة الإنسان وسجيته ومع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

كما تنبأ العديد من رواد النظام الاقتصادي الرأسمالي بانهيائه؛ لأنه يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع سنن الله ومع القيم والأخلاق، كما أنه يقوم على الاحتكار والفوائد الربوية (نظام فوائد القروض والائتمان) التي يرونها أشر شر على وجه الأرض، حيث تقود إلى عبادة المال وسيطرة أصحاب القروض (المقرضون) على المقترضين، وتسلب حرياتهم وأعمالهم وديارهم وتسبب آثاراً اجتماعية واقتصادية خطيرة.

مظاهر الأزمة

ولقد بدأت إرهابات ومعالم انهيار النظام المالي العالمي في الظهور وأصاب أصحاب الأموال وغيرهم بالهلع والذعر والرعب، كما ارتبكت المؤسسات المالية والوسطاء معها في التفكير في وضع الخطط للإنقاذ، كما أحدثت للحكومات خوفاً على أنظمتها وديمومتها

:وكان من مظاهر هذه الأزمة على سبيل المثال ما يلي

الهولة في سحب الإيداعات من البنوك؛ لأن "رأس المال جبان"، وهذا ما تناولته وكالات الإعلام – المختلفة

قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً من صعوبة – استردادها

نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، وهذا أدى إلى انكماش حاد في – النشاط الاقتصادي وفي جميع نواحي الحياة؛ مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم

انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال، وهذا أحدث ارتباكاً وخلافاً في مؤشرات الهبوط – والصعود

- انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على - القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جدا وضمانات مغلظة
- انخفاض المبيعات، ولاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها؛ بسبب ضعف السيولة -
- ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية وأصبح كل موظف وعامل مهددا بالفصل -
- ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات -
- انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار، وهذا أدى إلى مزيد من: الكساد، - البطالة، والتعثر، والتوقف، والتصفية، والإفلاس
- الأسباب الحقيقية

وما سبق يُثير التساؤل الأهم من وجهة نظري وهو: ما الأسباب الرئيسية والحقيقية لهذه الأزمة؟ الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة يمكن استخلاصها من أقوال علماء غربيين شهدوا بذلك شهادة علمية، ومنهم الذين حصلوا على جائزة نوبل في الاقتصاد مثل مورييس ألييه الذي قال: "إن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تعالج وتصوب تصويبا عاجلا"، كما تنبأ العديد من رجال الاقتصاد الثقات إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يقوم على مبادئ تقود إلى إفلاسه.

ومما ذكره من أسباب هذه الأزمة ما يلي

أولا: انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل: الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية، وهذه الميقات تؤدي إلى الظلم، وهو ما يقود إلى تدمير المظلومين عندما لا يستطيعون تحمله، وبالتالي يقود إلى تدمير المدنيين وحدث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم

ثانيا: من أسباب الأزمة كذلك أن أصبحت المادة هي الطغيان وسلاح الطغاة، والسيطرة على السياسة واتخاذ القرارات السيادية في العالم، وأصبح المال هو معبود الماديين

ثالثا: يقوم النظام المصرفي الربوي على نظام الفائدة أخذا وعطاء، ويعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراء وبيعا ووساطة، وكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع كلما ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات والمستفيد هو البنوك والمصارف والوسطاء الماليين والعبء والظلم يقع على المقترضين الذين يحصلون على القروض سواء لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الإنتاج

ويرى بعض الاقتصاديين أنه لا تتحقق التنمية الحقيقية والاستخدام الرشيد لعوامل الإنتاج إلا إذا كان سعر الفائدة صفرا، وهذا ما قاله آدم سميث أبو الاقتصاديين (على حد رأيهم)، ويرون أن البديل هو نظام المشاركة في الربح والخسارة؛ لأنه يحقق الاستقرار والأمن، وقالوا كذلك إن نظام الفائدة يقود إلى تركيز الأموال في يد فئة قليلة سوف تسيطر على الثروة

رابعا: يقوم النظام المالي والمصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع، كما كان المرابون يقولون في الجاهلية: ((أَتَقْضِي أَمْ تُرَبِّي))، وهذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول؛ بسبب سعر الفائدة الأعلى

خامسا: يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية التي تعتمد اعتمادا أساسيا على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات، فهي عينها المقامرات والمراهانات التي تقوم على الحظ والقدر، والأدهى والأمر أن معظمها يقوم على انتمانات من البنوك في شكل قروض، وعندما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن ينهار كل شيء، وتحدث الأزمة المالية

سادسا: من الأسباب كذلك سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم على إغراء الراغبين (محتاجي) القروض والتدليس عليهم وإغرائهم، والغرر والجهالة بالحصول على القروض من المؤسسات المالية، ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر، والذي يتحمل تبعه ذلك كله هو المقترض المدين الذي لا حول له ولا قوة، وهذا ما حدث فعلا، وهو ما يقود في النهاية إلى الأزمة

سابعا: يعتبر التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف)، والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية، زيد له في سعر الفائدة، وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله، وهذا ما حدث فعلا للعديد من حاملي هذه البطاقات وقادت إلى خلل في ميزانية البيت وكانت سببا في أزمة في بعض البنوك الربوية.

العوامل أو الأسباب التي تفادي بها الازمات حدد عدد من المختصين سبعة عوامل بمنزلة حائط صد لمنع تكرار سيناريو الأزمة المالية العالمية في 2008، أبرزها ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وقدرة الولايات المتحدة والصين على التعامل مع ديونهما واستمرار القدرة على الدفع.

في حين أكد آخرون وجود أربعة أسباب ستؤدي حتما إلى أزمة اقتصادية عنيفة وحادة، أبرزها الحرب التجارية وانخفاض معدلات التجارة الدولية.

يأتى ذلك بالتزامن مع إعلان بنك "جي بي مورجان" حدوث أزمة اقتصادية فى العالم بحلول 2020 ويعد بنك "جي بي مورجان" واحدا من أهم البنوك الدولية، وغالبا ما تأخذ أسواق المال والأعمال التحليلات الصادرة

منه بجدية شديدة، ومن هذا المنطلق أثارت تقديرات البنك بأن العالم مقبل على أزمة اقتصادية بحلول عام 2020 كثيرا من الجدل، حول مدى دقة الأسس التي بنى عليها المحللون الماليون في البنك تقديراتهم الاقتصادية” استطلعت آراء عدد من الخبراء والاقتصاديين الذين ينتمون إلى مدارس مختلفة لعرفة مدى إمكانية اندلاع أزمة اقتصادية جديدة، وهل تاريخ 2020 الذي تنبأ به المحللون في بنك “جى بى مورجان” واقعي؟ هاري بول المصرفى البريطانى والاستشاري فى مجموعة “لويدز” المصرفية يعتبر أن الأزمات الاقتصادية الدورية جزء لا يتجزأ من طبيعة النظام الرأسمالي، إلا أنه يشير إلى أن الخبرات التى يكتسبها النظام من تكرار تلك الأزمات، تجعله أكثر قدرة فى الحد منها وعدم تكرارها على فترات متقاربة. ويضيف: “وفقا لبيانات النمو الاقتصادي ومعدلات التوظيف والتضخم الراهنة استبعد أن يشهد الاقتصاد العالمى أزمة فى القريب العاجل، أو كما أشار المحللون فى بنك جى بى مورجان فى عام 2020، إلى جانب التحسن فى الاقتصاد الأمريكى الملحوظ، وارتفاع أسعار الفائدة بات واقعا ملموسا، والاقتصاد الصينى لم يتدهور نتيجة الإصلاح الهيكلي كما توقع كثير من الخبراء، والهند تبرز كقوة اقتصادية وسوق استهلاكية ضخمة، والعامل الآخر “المريح هو قدرة الولايات المتحدة والصين على التعامل مع ديونهما واستمرار القدرة على الدفع ويشير هاري بول إلى أن “التكهنات بأن الأزمة الاقتصادية ستتكرر ربما يكون منيعه خطأ فى التحليل بين الركود التقليدي لدورة الأعمال والركود الناجم عن الأزمة المالية، وهناك بعض مظاهر الركود التقليدي لدورة الأعمال فى الوقت الراهن فى عديد من الاقتصادات الكبرى مثل اليابان، وربما يكون ذلك أحد تداعيات الأزمة الاقتصادية فى 2008 التي لم يتم الشفاء التام منها بعد، لكن يصعب القول إننا أمام مظاهر ركود تؤدي إلى أزمة مالية أو اقتصادية عالمية”.

على العكس تماما، تعتقد الدكتورة آجا سيمون أستاذة التجارة الدولية أن الأزمة الاقتصادية باتت قاب قوسين أو أدنى وأن عام 2020 قد يكون البداية الحقيقية لتكرار أزمة 2008. وتضيف قائلة، إن “الحرب التجارية الراهنة بين الولايات المتحدة والصين، مؤشر بارز على إمكانية تسارع وتيرة الأزمة الاقتصادية، فانخفاض معدلات التجارة الدولية، وزيادة معدلات البطالة في اقتصاد بحجم الاقتصاد الصينى ستؤدي حتما إلى أزمة اقتصادية عنيفة وحادة وترى سيمون أن ما تم اتخاذه من تدابير في أعقاب أزمة عام 2008 لتفادي تكرار الأزمة الاقتصادية بدأ فى التآكل وفى عهد الرئيس الأمريكى دونالد ترمب ويقول سيمون إن “أحد الدروس المستفادة من أزمة 2008 أننا فى كثير من الأحيان لا نستطيع تحديد الإجراءات الذى يكون ضروريا لحماية المستهلكين من الركود، والإدارة الأمريكية الراهنة أضعفت إجراءات إصلاحية سابقة للنظام المصرفى كانت تحد من إمكانية الأزمة، ففى مايو الماضى أفضت البنوك التى تصل أصولها إلى 250 مليار دولار من المعايير التحوطية المحسنة لأداء البنوك مثل اختبارات الإجهاد وتخطيط القرارات ومتطلبات إدارة المخاطر المتزايدة، وفى نهاية عام 2017 بلغت ديون الشركات الأمريكية أكثر من 40 فى المائة من أعلى ذروتها فى عام 2008، وحاليا هى فى أعلى مستوياتها مقارنة بالناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة، ومن ثم فإن ديون الشركات الأمريكية تواصل الارتفاع كما لو أن أزمة 2008 لم تحدث، فى الوقت ذاته ديون الأسر الأمريكية تراوح حاليا بين 15 و17 تريليون دولار مقارنة بنحو 12.68 تريليون عام 2008، ولهذا هناك عديد من المؤشرات فى الاقتصاد الأمريكى تنبئ “بأن الاقتصاد الدولى مقدم على أزمة عنيفة

من جانبه، أعرب الملياردير الأمريكى جورج سورس فى وقت سابق عن مخاوفه من أن يؤدي ارتفاع الدولار وخروج رأس المال من الأسواق الناشئة إلى أزمة مالية كبيرة أخرى، إلا أنه لم يرق بها إلى حد أزمة 2008، لكنه حذر من فى الوقت ذاته من أن تكرار الأزمات الحادة وإن كانت صغيرة ومحدودة، يمكن أن يكون وضع اقتصاديا عاما وضاعطا، تشعر معها رؤوس الأموال بأن الاستثمار بات عملية محفوفة بالمخاطر، ما يمكن أن يؤدي إلى الإحجام عن الاستثمار، وهو ما يمثل طعنة نجلاء في قلب الاقتصاد العالمى، يمكن بالفعل أن تؤدي إلى هزة تعصف تماما بهيكل الاقتصاد الدولى.

ومع هذا، فإن نقطة الارتكاز بالنسبة للتيار الرافض لفكرة اقتراب الأزمة الاقتصادية، هى أن معدلات نمو الاقتصاد العالمى فى الوقت الراهن لا تشير إلى إمكانية انهيار الاقتصاد الدولى ودخوله أزمة حادة، تنفى تأثير العوامل غير الاقتصادية فى معدلات النمو.

أندرو مارك الباحث الاقتصادي يعتقد أن المشهد الاقتصادي بات شديد التعقيد حيث يصعب إن لم يكن مستحيلا معه فصل العوامل الأخرى وتأثيرها فى النمو الاقتصادي عن الصورة الإجمالية ويؤكد مارك أن “التيار الذي يستبعد الأزمة الاقتصادية ينكر دور العوامل الخارجية مثل انتشار الأوبئة أو الكوارث الطبيعية التى نفتقد القدرة على التنبؤ بها، مثل الزلازل أو موجات المد البحري تسونامى، وبالطبع هذا يعتمد على حجمها وأين ستقع، لكن وقوعها المتكرر سيؤثر قطعاً فى المشهد الاقتصادي، كما أن عددا من كبار رجال البنوك أعربوا عن خشيتهم من انعكاس التغير المناخي على النظام الاقتصادي خاصة في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية المناخ العالمى.

وعلى الرغم من أن تقرير بنك “جى بى مورجان” أشار بوضوح إلى أن الأزمة المقبلة ستكون أقل حدة من التى ضربت الاقتصاد العالمى قبل عشرة أعوام، إلا أن فكرة تكرار الأزمات الاقتصادية الضخمة، وعلى فترات متقاربة يوجد حالة من الشعور بالقلق لدى رؤوس الأموال الدولية، ويعزز فرضية أن النظام الرأسمالى يعانى بالفعل مشاكل جوهرية، خاصة أن الاقتصاد الدولى لم يشف بعد بالكامل من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية فى 2008.

ويتوقع محللون بينك “جى. بى. مورجان” أن الأزمة المالية المقبلة ستكون فى 2020، واعتبر المحللون فى البنك الأمريكى، أن الجانب الإيجابي فى هذا الصدد هو أن الأزمة الجديدة من المحتمل أن تسبب قليلا من الآلام عن التى خلفتها الأزمات السابقة.

أما الجانب السيئ فقد أوضح التقرير أن تضاؤل السيولة فى الأسواق المالية منذ 2008 سيكون شئنا غير متوقع السيطرة عليه وقت الأزمة.

واستند التقدير فى حساب تقديراته على نتائج معتمدة على طول التوسع الاقتصادي المحتمل، ودرجة التحوط وتقييمات أسعار الأصول ومستوى دفع القيد والابتكار المالى قبل الأزمة.

ويتوقع التقرير حال حدوث أزمة مالية أن تتراجع الأسهم الأمريكية بنحو 20 فى المائة، وتقفز أقساط عوائد سندات الشركات الأمريكية بنسبة 1.15 فى المائة، إلى جانب هبوط 39 فى المائة فى أسعار الطاقة و29 فى المائة فى المعادن الأساسية.

كما أشارت التقديرات إلى أنه فى حال حدوث أزمة فإن هوامش الديون الحكومية بالأسواق الناشئة ستشهد زيادة قدرها 2.79 فى المائة، فيما ستتهبط سوق الأسهم فى الأسواق الناشئة بنسبة 48 فى المائة، وستراجع عملاتها بنحو 14.4 فى المائة.

وفى الحقيقية توجد أسماء اقتصادية كبيرة سبقت بنك “جى بى مورجان” وحذرت أيضا من إمكانية اندلاع أزمة

”اقتصادية دولية، لكن لم تحدد لها تاريخا كما فعل محللو “جى بى مورجان أحد أبرز الأسماء كان ألان جرينسبان المحافظ الأسبق للبنك المركزي الأمريكي، الذي لعب الدور الرئيس لتوجيه السياسة المالية للولايات المتحدة لسنوات، وذلك رغم تغير الرئاسة الأمريكية بين الديمقراطيين والجمهوريين فقد سبق وحذر جرينسبان من وجود ما وصفه “بالفقاعتين” إحداهما فى مجال السندات والأخرى فى سوق الأسهم، مشيرا إلى أن سوق الأسهم والسندات الأمريكية مقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية، وأن إعادة التقييم قد توجد أزمة حادة فى الاقتصاد الأمريكى والعالمى.

لكن منطق جرينسبان فى التحليل يختلف نسبيا عن منطق تحليل “جى بى مورجان”، إذ إنه بنى تحليله على إعادة تكرار أزمة 2008، بمعنى امتداد الأزمة المالية من الولايات المتحدة إلى أوروبا نتيجة الترابط الاقتصادى بين ضفتى الأطلسى ومن ثم تكتسح الاقتصاد الدولى بينما يرى تحليل “جى بى مورجان” أن الهزة الاقتصادية ستعصف بالاقتصاد العالمى عبر ضرب الاقتصادات المختلفة فى توقيت واحد.

بطبيعة الحال يوجد تيار عريض وكبير من الاقتصاديين والخبراء لا يقبل بهذا النمط من التحليل، ويرفض فكرة إقدام الاقتصاد العالمى على أزمة اقتصادية قريبا أو بحلول عام 2020. وعلى الرغم من اختلاف أسباب الرفض بين هؤلاء الاقتصاديين إلا أن القاعدة الرئيسة التي توحدتهم منبعا أن الاقتصاد الدولى ومنذ أزمة عام 2008 وحتى الآن، شاهد عديد من الإصلاحات والتغيرات الهيكلية التي تجعل من

* بما لا يزيد عن صفحة من خلال فهمك لأحداثها/

*يرفع الاختبار ب صيغة pdf

مع تحيات محبكم /إبراهيم رائد عبد الكريم
Ibraheem@esu.edu.sa

للاستفسار من خلال البريد الإلكتروني

Instructor's Name:Dr. Ibrahim read